

اجتماع للقطاعين العام والخاص يحدّد خطوات التصدير إلى روسيا

شقير: إنشاء مكتب لتنمية العلاقات التجارية اللبنانية - الروسية في غرفة بيروت



خلال الاجتماع المشترك في غرفة بيروت

أعلن رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير «إنشاء مكتب لتنمية العلاقات التجارية اللبنانية – الروسية في غرفة بيروت وجبل لبنان»، والذي سيباشر عمله اعتباراً من الاثنين المقبل».
كلام شقير جاء إثر الاجتماع المشترك الذي عقد صباح أمس، في غرفة بيروت وجبل لبنان بين القطاعين العام والخاص، وانتج سلسلة خطوات من شأنها تسهيل التصدير إلى روسيا وتنمية العلاقات الاقتصادية اللبنانية – الروسية.

وشارك في الاجتماع وزير الصناعة حسين الحاج حسن، ووزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم، رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير، رئيس مجلس الأعمال اللبناني – الروسي جاك صراف، رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل، رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار «إيدال» نبيل عيتاني، ورئيس لجنة الزراعة في اتحاد الغرف اللبنانية رفة دبانت.

وأكد شقير أنّ فتح الأسواق الروسية أمام المنتجات اللبنانية يتطلب جهداً كبيراً، ومتابعة حثيصة، وتعاوناً بناءً بين القطاعين العام والخاص، وهذا الاجتماع يجسد التعاون المضر الذي نأمل بأن يحقق أهدافا المرجوة»، كما عرض الاجتماعات التي عقدها في الغرفة متابعة لموضوع التصدير إلى روسيا.

ثم تحدث الوزير الحاج حسن، وشدد على ضرورة متابعة الأعمال الموضوعة في شكل مستمر، وقال: «المطلوب اتخاذ كل الإجراءات من قبل الدولة لتسهيل عمل القطاع الخاص المعني الاول بعملية التصدير. المهم اولاً تحديد العقبات والحلول المطبوية لها. كما المطلوب تحديد احتياجات السوق الروسية من لبنان، وكل المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع، مع التشديد على ضرورة متابعة الاجتماعات لتقييم تقدم العمل».

أما الوزير حكيم فأكد من جهته، «ضرورة خلق آلية للمتابعة»، مثنياً في هذا الإطار على «إنشاء مكتب لتنمية العلاقات التجارية اللبنانية – الروسية في غرفة بيروت وجبل لبنان». وأشار إلى «ورود طلبيات إلى وزارة الاقتصاد من روسيا لاستيراد منتجات زراعية وصناعية»، مندداً على «وضع آلية تعاون بين الوزارات المعنية وغرفة بيروت وجبل لبنان في هذا الإطار».

وأشار صراف في جهته، إلى «وجود فرصة كبيرة للإفادة من الظروف الحالي لتنمية العلاقات مع روسيا

زار منظمة العمل الدولية في بيروت

قزي: المضي في عملية تنظيم مكاتب الاستقدام في لبنان

أكد وزير العمل سجعان قزي

«المضي في عملية تنظيم مكاتب الاستقدام في لبنان»، موضحاً أنّ «وزارة العمل عقدت مؤتمراً هو الأول من نوعه لهذه المكاتب، وصدرت توصيات في بمثابة خريطة طريق لعملها».

كلام قزي جاء خلال زيارته مقرّ مكتب منظمّة العمل الدولية في بيروت حيث التقى مديرة المكتب ندى الناشف، وعقد اجتماعاً موسعاً مع الموظفين جرى في خلاله عرض الأعمال التي تقوم بها المنظمة في لبنان على أكثر من ميعيد.

وتحدث قزي منوهاً بعمل المنظمة في لبنان، ومشدداً على افتقاره

على مختلف المستويات، بما في ذلك الاستثمار واقامة شركات عمل بين الشركات اللبنانية وتظيرتها الروسية».

واعتبر الجميل أنّ «ما يحصل اليوم من تعاون بين الوزارات المعنية والقطاع الخاص اللبناني، هو في حد ذاته إنجاز كبير»، وقال: «إذ لم نستطع فعليا فتح الأسواق الروسية في ظل هذا الإهتمام، فلن يحصل ذلك يوماً».

وشرح عيتاني «الجهد الذي تقوم به «إيدال» للمساعدة في فتح السوق الروسية، مؤكداً أنّ «المنتجات اللبنانية بما تتمتع به من مواصفات عالية، قادرة بسهولة على دخول الأسواق الروسية».

الخطوات

وبعد حوار طويل تناول كل جوانب هذا الموضوع والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من زيارة روسيا والاجتماعات التي عقدت في لبنان، اتفق المجتمعون على الخطوات الآتية:

عقد اجتماعات للجنة الاقتصادية اللبنانية – الروسية المشتركة لتحديد العقبات والاتفاقات المطلوب توقيعيها بين البلدين لتنمية العلاقات الاقتصادية الثنائية، وتسهيل عملية التصدير إلى روسيا والتعاون بين القطاع الخاص في البلدين.

إنشاء أربع لجان لمتابعة التصدير إلى روسيا وتنمية العلاقات الاقتصادية الثنائية:
مؤلفة من وزارة الزراعة، وغرفة بيروت وجبل لبنان، ومجلس الأعمال اللبناني – الروسي، و«إيدال»، وجمعية الصناعيين، نقابة المصنّدين.
لجنة صناعية، مؤلفة من وزارة الصناعة، غرفة بيروت وجبل لبنان، وجمعية الصناعيين، ومجلس الأعمال اللبناني – الروسي.

لجنة استثمارية، مؤلفة من وزارة الاقتصاد والتجارة، وغرفة بيروت وجبل لبنان، مجلس الأعمال اللبناني – الروسي، وجمعية الصناعيين.

لجنة معارض، لإقامة معارض للمنتجات اللبنانية في روسيا، مؤلفة من وزارة الاقتصاد والتجارة، وغرفة بيروت وجبل لبنان، وجمعية الصناعيين، مجلس الأعمال اللبناني – الروسي، ومجموعة «الميس العربية».

كما اتفق المجتمعون على عقد اجتماعات دورية لمتابعة تقدم العمل في موضوع التصدير إلى روسيا وتنمية العلاقات الاقتصادية اللبنانية – الروسية.

البناء

وزير الصحة يوعز بإقفال مسلخ وحكيم يسحب «اللبننة»

أبو فاعور: ديون «الصحراء للبتترول» لدى بيروت الحكومي موضع تدقيق



حكيم مستقبلاً بعتة الصندوق العربي

أرسل وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور كتاباً إلى وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق طالبا الإيعاز لمن يلزم إقفال مسلخ لحوم تعود ملكيته إلى المدعو رسلان محمد صفيّة في بز الياس في البقاع، ومستودع «تعايل» للحوم للمدعو خالد خطار الشمالي، وختمهما بالشمع بالأحور، بعدما أظهر تقرير رئيس قسم الصحة في زحلة أنّ بقرة مريضة لحمها غير صالح للإستهلاك البشري جيء بها من المسلخ العائد إلى صفيّة إلى مستودع الشمالي وكانت على وشك ذبحها وبيع لحمها.
وطلب أبو فاعور كذلك التحقيق مع الأشخاص المعنيين، وللغاية عينها أحال أبو فاعور كامل الملف إلى النائب العام الاستئنافي في البقاع القاضي فريد كلاس، طالبا إجراء التحقيقات اللازمة واتخاذ التدابير القانونية في حق كل من المدعويين صفيّة والشمالي وكل من يثبتته التحقيق مشاركا أو متدخلًا، «حماية لصحة المواطنين وحفظا لسلامتهم».

«الصحراء للبتترول»

في مجال آخر، اتخذ أبو فاعور صفة الأذعاء أمام النائب العام المالي القاضي علي ابراهيم علي «شركة الصحراء للبتترول» لصاحبها علي حسين حلوم، التي التزمت لفترة طويلة بتأمين المازوت لمستشفى بيروت الحكومي، وعدت إلى التلاعب والغش في الكميات والفواتير المسلمة إلى المستشفى والتي بلغت عشرات مليارات الليرات.

وطلب أبو فاعور من ابراهيم التوسع في التحقيق، متخذاً كذلك صفة الأذعاء ضد كل من يظهر تورطه من موظفين متواطئين مع الشركة في إخلاس الاموال العامة.
وأبلغ أبو فاعور صاحب الشركة المذكورة أنّ «ديونها لدى مستشفى بيروت الحكومي موضع تدقيق بسبب الشكوك كبيرة في وجود تابع في الفواتير وغش في الكميات المسلمة، وهذا ما يضع الشركة ليس فقط في موقع عدم الاحقية في قبض ما تدعيه من مستحقات، بل في موقع المساءلة القانونية أمام القضاء».

سحب أصناف من «اللبننة» من الأسواق

في سياق متصل، أصدر وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم قراراً حمل الرقم 288 / 1 ت. قضى بتعليق التداول في بعض أصناف «اللبننة».
وهنا نص القرار:
«المادة الأولى: يعلق التداول في الأسواق اللبنانية بسلعة «اللبننة» التي تحمل العلامات التجارية الآتية: –FRESH MILK (إنتاج فريش ميلك – شتورة).

استمع إلى مطالب أصحاب شركات «تاكسي»

زعيتر: لوقف خدمة UBER على مواقع التواصل

عرض وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر في مكتبه أمس، في الوزارة مع نقابة أصحاب شركات ومؤسسات «التاكسي» في لبنان براسة شارل أبو حرب اوضاع قطاع التعل.
وجرى البحث في كيفية تطبيق القوانين والأنظمة النافذة التي تمنع استعمال اللوحات غير العمومية والسائقين غير اللبنانيين «خصوصاً ما تقوم به شركة UBER لجهة ضرب نظام النقل العمومي في لبنان واستعمالها سيارات غير عمومية ما يعرّض سلامة المواطنين للخطر لناحية عدم تغطية شركات التامين للحوادث التي تحصل.

كما أنّ إحدى الشركات اللبنانية تعمل تحت اسم UBER LEBANON بالتعاون مع شركة عالمية على استخدام سيارات لا تحمل لوحات عمومية في غير «تاكسي» استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي دفع بالنقابة إلى التقدم بشكوى جزائية لجانِب النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان التي أحالتها إلى مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية.

وبنتيجة التحقيق، صدر قرار عن النائب العام الاستئنافي بتوقيف خدمة UBER على كل مواقع التواصل الاجتماعي، ومنعها من العمل من طريق استخدام لوحات غير عمومية في خدمة النقل لقاء أجره، كما جاء في بيان صادر بعد الاجتماع.

وأشار أبو حرب بعد اللقاء، إلى أنّ «الوزير زعيتر أبدى جدية وتجاوبا مع هذا الموضوع، ووعدها بمتابعة الملف، إضافة إلى وقف خدمة UBER

هيئة التنسيق؛ سقطت مبررات الإبطاء

وسنعود اتصالاتنا مع الكتل النيابية

عقدت هيئة «التنسيق النقابية» مؤتمراً صحافياً أمس، في مقر نقابة المعلمين في لبنان، تلا خلاله رئيس رابطة التعليم المهني والتقني ايلي خليفة بياناً أستهلّه بتوجيه الشكر إلى الإعلاميين وعموم الشعب اللبناني «الذي واكب الحركة النقابية منذ بداية عام 2012 في وجه الطبقة الحاكمة بجناحيها السياسي والمالي».

وأشار خليفة إلى أنّ أسباب تأخر الهيئة في إعلان خطواتها وبرنامج تحركها تعود إلى عدم تمكّتنا من «تجاوز الظروف الامنية والسياسية»، إضافة إلى «حاجتنا لهذه الأشهر الثلاثة التي مرت لتلقيح تحركنا، فنتعرّف إلى مكان النجاح لعززها، ونتعرف إلى كمان الخطأ لتلافينا».

ولفت إلى أنّ «جلسات التقييم التي عقدناها بيّنت أنّنا حققنا نجاحات كثيرة، وإن لم نستطع حتى هذه اللحظة انتزاع المطلب الأساس المتمثل بإقرار سلسلة الرواتب تحفظ حقوق القطاعات الوظيفية كافة».

وأضاف: «هذه النجاحات على أهميتها لا تعني أننا لم نخطئ، وجل من لا يخطئ سيّما أنّنا لسنا مؤسسة ذات هيكلية موحدة، إنّما نحن هيئات خمس تنسق في ما بينها من دون أن تلغي خصوصية كل هيئة وظروفها واولوياتها».

وتابع: «إنّ الهيئة ستعمل على ثلاثة خطوط متوازية، حيث «ستعود على الخط الاول اتصالاتها ولقاءاتها مع كل الكتل النيابية»، و«تنظيم محاضرات وورش عمل تتناول أطمار التعاقد الوظيفي ووقف التوظيف، وإعادة النظر بالعطوات الاجتماعية للصناديق الضامنة واقتطاع 35 في المئة من حقوق المستقيدين من أسر المتقاعدين بسبب الوفاة، وزيادة دوام الموظفين»، إضافة إلى «تكثيف التواصل مع قواعدها عبر الجمعيات العمومية ومجالس المندوبين، لوضعها في نتاج الاتصالات وشرح ما يتضمّنه مشروع السلسلة المعروض على المجلس النيابي».

خام برنت يهبط تحت 63 دولاراً

أقل سعر في أكثر من 5 سنوات

نزّل سعر خام برنت أمس عن 63 دولاراً للبرميل ليصل إلى أدنى مستوياته منذ تموز 2009 متأثراً باستمرار المخاوف من تخمة المعروض العالمي وآفاق الطلب القاتمة.

وهبط برنت بنسبة 9 في المئة منذ بداية الأسبوع وحوالي 45 في المئة مقارنة بـ دورته في حزيران التي تجاوز فيها 115 دولاراً للبرميل. وقالت وكالة الطاقة الدولية إن من المرجح أن تتعرض أسعار النفط لمزيد من الضغوط نحو الأسفل وخضعت توقعاتها لنمو الطلب في 2015 وتوقعت أن يزيد ارتفاع الامدادات من خارج منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» من تخمة المعروض.

وخضعت الوكالة توقعاتها للطلب العالمي على النفط في 2015 بواقع 230 ألف برميل يوميا إلى 0.9 مليون برميل يوميا بناء على توقعات بانخفاض استهلاك الوقود في روسيا وغيرها من الدول المصدرة للنفط.

وكانت «أوبك» التي تساهم بثلاث أنتاج النفط العالمي خضعت هذا الأسبوع توقعاتها للطلب في عام 2015 إلى أدنى مستوياته في أكثر من عشر سنوات. وبحلول الساعة 15:30 بتوقيت موسكو تراجعَت العقود الآجلة للخام الأروبي «مزيج برنت» تسليم 15 كانون الثاني، بمقدار 0.63 في المئة ما يعادل 40 سنتاً لتصل إلى 63.28 دولار للبرميل الواحد. كما انخفضت العقود الآجلة للنفط الخام الأميركي الخفيف تسليم 15 كانون الثاني بمقدار 0.97 في المئة ما يعادل 58 سنتاً لتصل إلى 58.92 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى له منذ تموز 2009.
وخسر الخام نحو 10 في المئة منذ بداية الأسبوع. وتشهد أسعار النفط انخفاضاً حاداً منذ حزيران بسبب تباطؤ نمو الطلب وطفرة النفط الصخري في أميركا الشمالية، كما زادت حدة هبوط الأسعار بعد أنّ فُرت «أوبك» الشهر الماضي الإبقاء على مستوى الإنتاج المستهدف من دون تغيير لحماية حصتها في السوق من منتجين منافسين.

الصناعات

حافظ الدولار الأميركي في سوق بيروت المالية على استقراره، وأقلل على سعر وسطي 1507.50 ليرة لبنانية وفقاً لنشرة مديرية القطع والعمليات في مصرف لبنان.

بالليرة اللبنانية	بالدولار				
مبيع	شراء	مبيع	شراء		
اليورو	1.2426	1.2429	1865.44	1881.60	
الليرة السورية	176.28	177.34	8.49	8.56	
الدینار الأردني	0.7075	0.7095	2118.56	2136.91	
الدینار العراقي	1162.00	1164.00	1.29	1.30	
الريال السعودي	3.75	3.7503	400.26	403.72	
الدینار الكويتي	0.2852	0.2857	5257.44	5302.98	
الدرهم الاماراتي	3.6729	3.6413	408.66	412.20	
الريال القطري	3.6406	3.64013	412.25	415.82	
الجنيه المصري	6.9414	6.9415	216.24	218.11	
الليرة التركية	1.8132	1.8144	827.54	834.71	
الفرنك السويسري	1.5225	1.5226	1577.34	1591	
الجنية الاسترليني	1.5707	1.5710	2357.92	2378.34	
الاف بن ياباني	118.32	118.35	12.68	12.79	
الدولار الكندي	1.0163	1.0167	1476.64	1489.42	
الدولار الاسترالي	1.0407	1.0409	1562.24	1575.77	
الاف فرنك البريغي	511.99	514.69	2.92	2.95	

المصادن

المعدن	أمس	السابق	النسبة		
الذهب	1225.00	1225.60	-0.05%	↘	
الفضة	17.090	17.112	-0.13%	↘	
البلاتينيوم	1233.30	1241.35	-0.65%	↘	

حتى الساعة 07:00 مساءً بتوقيت بيروت.

حركة مرافأ بيروت

رست أمس داخل أحواض مرافأ بيروت 16 باخرة منها 4 بوآخر جديدة حملت 20262 طناً، فيما غادرت 10 بوآخر وينتظر وصول 8 بوآخر بحسب لائحة الغرفة الدولية للملاحة في بيروت.
البوآخر التي غادرت:

اركناجيليو، بلاتينيوم راي، حمودي بي، سيناتا، مناسا، بوكريغ 2، كينغ بايرون، ام اس سي ايزابيل، ام اس سي تارنوتو، اف تي كوارتو.

فائض بمليوني برميل يومياً تنتجه دول خارج «أوبك»

العطية: أزمة سعر النفط تحتاج اتفاقاً مع منتجين كبار

أشار عبد الله بن حمد العطية، رئيس «أوبك» السابق والمستشار الخاص لإمير قطر، إلى أنّ «أوبك» غير قادرة على فعل الكثير بعقدها لوقف هبوط أسعار النفط، مؤكداً أنه يستوجب على هذه المنظمة التفاوض مع دول منتجة كبرى».
وتستطيع منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» أن تتغلّق شيئاً بقردها لوقف هبوط أسعار النفط بسبب وجود فائض قدره مليوناً برميل يومياً في السوق، وعليها أن تحاول التوصل إلى تفاهم مع منتجين كبار آخرين مثل روسيا والنرويج والمكسيك، كما أكد عبدالله بن حمد العطية رئيس «أوبك» السابق والمستشار الخاص لأمير قطر.

وقال العطية في مقابلة مع صحيفة الديلي تلغراف «إن أوبك وحدها ليست قادرة على حل هذه المشكلة كما كانت تفعل في السابق لأن القصة تختلف اليوم وعلى روسيا والنرويج والمكسيك أن تجلس مع أوبك لبحث إجراء تخفيضات».

واستبعد العطية أن تتفق دول «أوبك» الاثنتي عشرة على عقد اجتماع طارئ ما لم توافق دول نفطية أخرى خارج المنظمة على كبح الإنتاج.

وأضاف أنّ سوق النفط تعاني اليوم من فائض في حدود مليوني برميل في اليوم، غالبيتها من إنتاج دول ليست اعضاء في «أوبك».

وقال: «إنها كارثة وعلى «أوبك» أن تجتمع مع الدول غير